اللجنة أمهلت الهيئة أسبوعاً لتقديم تصورها في التعديلات

«شؤون ذوي الإعاقة» بحثت رفع سن المخصص الشهري

اجتمعت لجنة شؤون ذوي الاعاقة البرلمانية امس لبحث الاقتراحات بقانون بشان تعديل بعض مواد القانون رقم 8 لسنة 2010 بشان الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة.

وقال رئيس اللجنة النائب ماضي الهاجري في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة ان التعديلات على المادة 29 من القانون الذي ينص على ان يصرف مخصص شهري للشخص ذوي الاعاقة حتى سن ال18 ويستمر صرفه اذا استمر بالدراسة الجامعية حتى سن 26 سنة ارتات اللجنة رفع السن حتى 30 سنة دون تحديد نوع الشهادة ولسن ال40 للشهادات العليا كالماجستير والدكتوراه.

واضاف ان هناك شبه اتفاق بين اللجنة والهيئة بهذا الشان على ان يصل ردها مكتوبا الى اللجنة قريبا مشيرا الى ان تعديل على المادة 42 من القانون بشان المكلفين برعاية معاق يتعلق باستحقاقهم راتبا تقاعديا يعادل 100بالمئة من الراتب الشامل وذلك حتى لا تخصم البدلات الممنوحة لهم على ان يكون الحد الاقصى بحسب الاتفاق السابق مع المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية نحو 2750 دينارا.

وفي شان رفع مخصصات المعاقين اكد الهاجري ان لدى الهيئة توجه لرفع مخصصاتهم كما شددت اللجنة على ذلك مشيرا الى ان الهيئة بحسب لائحتها الداخلية تراجع الوضع العام للمصروفات كل ثلاثة سنوات

ومن جانب اخر اعرب مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب ماضي العايد الهاجري عن ترحيبه بزيارة صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع في المملكة العربية السعودية الشقيقة والوفد المرافق له إلى الكويت مؤكدا ان الزيارة تمثل امتدادا طبيعيا للعلاقة الاخوية والحميمة التي تربط البلدين الشقيقين .

وقال الهاجري في تصريح صحفي إن زيارة صاحب السمو الملكي محل ترحيب كبير على جميع المستويات

مبينا ان سموه كان في بلده وبين اهله واشقائه مضيفا أن الزيارة تاتي في إطار بحث أخر المستجدات السياسية على الساحة والتنسيق المستمر بين البلدين والحرص الدائم من القيادتين في المملكة العربية السعودية والكويت على توطيد أواصر العلاقات المتينة بين البلدين الشقيقين وتعزيز التعاون بينهما لما فيه مصلحتهما ومصلحة الأمتين العربية والإسلامية .

ومن جانبة قال مقرر اللجنة محمد الحويلة في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة «ان اللجنة ناقشت 4 تعديلات على قانون ذوي الاحتياجات الخاصة طالت المواد 29، 40، 41، و42 من قانون 2010/8 ويتعلق احدها بصرف راتب شامل لمن يرعى معاقا واخر باضافة مادة 40 مكرر تنص على «يستحق الموظف ممن يرعى ولدا أو زوجا أو احد الوالدين معاقا اعاقة شديدة حق التقاعد المباشر».

وأوضح الحويلة ان لدى اللجنة اكثر من تصور لمعالجة اي قصور موجود بهذا القانون وتمت الموافقة على طلب الهيئة امس بامهالها اسبوعا لتقديم تصورها في التعديلات التي نظرتها اللجنة خلال الاجتماع

مشيرا الى ان لدى اللجنة العديد من التعديلات الاخرى المقدمة على هذا القانون ومن ضمنها المواد 7، 17، و18، اضافة الى اقتراحات برغبة تحرص اللجنة على انجازها باسرع وقت.

وبين الحويلة ان اللجنة ناقشت كذلك عدم التزام بعض الجهات الحكومية بنسبة الـ4% التي حددها القانون للمعاقين في تعييناتها، كما ناقشت موضوع شريحة ابناء الكويتيات الغير كويتيين من المعاقين وطلبت الهيئة مهلة اسبوع لتقديم رايها مشددا حرص اللجنة على منح ابناء هذه الشريحة حقوقها. ولفت الحويلة الى ان اللجنة ناقشت امس في باب ما يستجد من اعمال مشكلة شريحة المعاقين التي لم تحصل على مستحقاتها لسنوات مالية سابقة وهو حق اصيل لهم وطلبنا من الهيئة الحضور ومعها الكشوف المتعلقة بهذا الموضوع ولم تقف اللجنة عند ذلك بل قررت توجيه الدعوة الى وزير المالية انس الصالح لحضور اجتماع اللجنة للوقوف على اجراءاته لحل مشكلة هذه الشريحة.

وردا على سؤال صحافي قال الحويلة «ان عدد الحالات المستحقة للاثر الرجعي من المعاقين تبلغ نحو 2000 حالة، حيث اعدت الهيئة كشوفات لهذه الحالات يعد تنقيحها، وستنظرها اللجنة بجانب الكثير من الموضوعات في الاجتماع المقبل.

ماضي الهاجري

محمد الحويلة

■ الحويلة : لدى اللجنة أكثر من تصور لمعالجة أي قصور موجود بهذا القانون

■ ناقشنا عدم التزام بعض الجهات الحكومية بنسبة الـ 4 % التي حددها القانون للمعاقين في تعييناتها

من خلال قراءتهم لمستقبل صناعة البتروكيماويات

الطريجي : ممثلو بنوك مالية عالمية تحفظوا على عقد صفقة «الداو»

قال رئيس لجنة حماية المال العام عبدالله الطريجي ان اللجنة عقدت اجتماعها لاستكمال التحقيق حول قضية الداو كما استعدت نائب المدير العام لمؤسسة البترول علي الهاجري حيث تبين من خلال التحقيقات السابقة ان الأخ الهاجري كان له وجه نظر حول الصفقة من الناحية المالية خاصه في ظل الظروف التي تمر بها الاسواق المالية والركود الاقتصادي.

وبين الطريجي ان اللجنة تحصلت على محضر اجتماع في لندن بين مكتب الكويت للاستثمار واعضاء مؤسسة البترول الكويتية مع بعض البنوك العالمية الموجودة في لندن حول تمويل صفقة الداو وكان من الملاحظ ان ممثلي البنوك المالية العالمية تحفظوا على عقد هذه الصفقة في ظل الظروف الاقتصادية وأوضحوا من خلال قراءتهم لمستقبل صناعة البتروكيماويات ان هذه لصفقة غير مجزية على الكويت بالمدى البعيد وكان يجب الا تعقد الصفقة.

واضاف الطريجي ان الهاجري نقل المعلومات من البنوك العالمية الى الرئيس التنفيذي لشركة البتروكيماويات سعد الشويب الذي لم ياخذ بهذة الملاحظات التي أوضحها المتخصصين واستمر الشويب بعقد الصفقة.

واشار الطريجي انه بعد صدور حكم بدفع مبلغ الغرامة قام الوزير السابق هاني حسين قد طلب من الأخ الهاجري ومجموعة ان يقوموا بالذهاب لدفع المبلغ وايلغهم شفويا ان يتم التفاوض فقط على الغرامات ودفع مبلغ الغرامة بالكامل

وبين الطريجي ان يقوم وزير باعطا معلومات شفوية هذا علامة تثير استفهام واتضح اننا ان الحكومة كلفت د.عدنان شهاب الدين بكتابة تقرير عقد صفقة الداو ووصلنا لمستندات ومعلومات تفيد ان شهاب الدين يعمل مستشار في احدى الشركات الاستشارية التي تعاقدت معها شركة البتروكيماويات وان يكون عدنان شهاب الدين علي راس لجنة تحقيق عقد صفقة الداو تثير شبه وتساؤل

ووجه الطريجي رسالة لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك ان لا تستعجل الحكومة بإحالة ملف الداو الموجود عند الفتوى والتشريع الى النيابة لان هناك تضارب في المصالح لان رئيس لجنة التحقيق هو مستشار سابق.

وقال الطريجي من خلال هذا الاجتماع بدات الامور تتضح ان صفقة الداو صفقة فاشلة والمسؤلين والقيادات الموجدين في شركة البتروكيماويات وعلى راسهم سعد الشويب كان يعلم ان الصفقة فاشلة ولن تستفيد منها الكويت من خلال الوثائق والإثباتات ومن خلال النصائح المثبتة التي قدمها مستشار البنوك العالمية واللجنة تقترب من الانتهاء الى تقرير يحمل المسؤولية في عقد الصفقة الفاشلة ودفع الغرامة في هذا العق وكان هناك بند واضح وصريح ومن المفترض ان ينهي هذا العقد دون ان تدفع الكويت اي قيمة غرامات الان ان هناك تعقد واضح ان تمر المدة القانونية حتى تدفع شركة البتروكيماويات هذا المبلغ.ونحاول ننهي التقرير قبل نهاية دور الانعقاد.

عبدالله الطريجي

اللجنة اعطت المقاولين الذين ابدوا ملاحظاتهم مهلة اسبوع لتقديمه للاجتماع المقبل

الشايع : «الشؤون المالية» ستنهي تقريرها بشأن مشروع المناقصات قريباً

توقع رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع ان تنهي اللجنة تقريرها بشان مشروع المناقصات العامة والتعديلات الحكومية الواردة عليه في غضون اربع احتماعات اخرى

لافتا الى ان اللجنة اعطت المقاولين الذين ابدوا ملاحظاتهم حول المشروع مهلة اسبوع لتقديمه لاجتماع اللجنة المقبل.

وقال الشايع « ان اللجنة التقت بمجموعة من المقاولين بناءً على طلبهم لتقديم رايهم وملاحظاتهم حول مشروع قانون المناقصات والتعديلات الحكومية المقدمة بشانه «

مشيرا الى ان المقاولين لم يكن لديهم اي فكرة عن التعديلات الواردة على المشروع ولديهم ملاحظات عدة على المشروع السابق منها وجوب ورود الاشارة لمسالة التحكيم في حالة وقوع خلافات حول ترسية اي مناقصة وكذلك وجوب تصنيف المقاولين حسب حجم المشاريع «.

وتابع الشايع كما انهم اشاروا الى ان تصنيف ما يقارب سبعين مقاولا ضمن فئة الدرجة الاولى يربك عملية التقديم للمشاركة ويؤدي لحرمان بقية المقاولين من الدخول بالمنافسة وعلى ضوء ذلك يرون بضرورة تصنيف كل مشروع على حدا والمقاولين المتقدمين له حسب حجم وطبيعة المشروع مع اعادة تقييم المقاولين من فترة لأخرى «.

واوضح الشايع منا انهم طرحوا وجوب وضع خطوة التظلم ضمن القانون وكذلك ورود نصا فيه يعطي الافضلية للمنتجات الوطنية بنسبة ١٥ ٪ على غيرها من المنتجات عند تقييم العطاءات .

وبين الشايع ان اللجنة منحت المقاولين مهلة اسبوع لتقديم ملاحظاتهم ورأيهم مكتوب على مواد القانون للجنة لدراستها لافتا الى ان اللجنة المالية تحتاج الى ما يقارب ٤ اجتماعات للانتهاء من تقريرها بشان هذا المشروع بقانون .

فيصل الشايع

«الأولويات»: استكمال مناقشة ميزانيات الجهات الحكومية وحساباتها الختامية الجلسة المقبلة

حددت لجنة الاولويات البرلمانية استكمال مناقشة ميزانيات الجهات الحكومي وحساباتها الختامية «الموازنة العامة للدولة» كاولوية لجلسة مجلس الامة المقبلة

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالله التميمي «ان لجنة الاولويات البرلمانية حددت مناقشة واقرار الميزانيات كاولوية لجلسة مجلس الامة المقبلة «.

ونوه التميمي الى ان اللجنة التقت ممثلي وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والتنمية لمناقشتهما في خطة الوزارتين لافتا الى ان الشرح الذي قدم خلال الاجتماع نقصه تقديم العرض المرئي «البرزنتيشن» وهو ما وعدوا ممثلي الوزارتين بتجهيزة في الاجتماع المقبل.

عبدالله التميمي

في كلمته بمناسبة اختتام مشروع الحد من العنف الطلابي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الساير : الكويت لها باع طويل في الاهتمام بالشباب

■ «الهلال الاحمر» حريصة على تبني هذا المشروع الذي يخدم شريحة مهمة من المجتمع

قال رئيس مجلس اداره جمعيه الهلال الاحمر الكويتي الدكتور هلال الساير ان الكويت لها تاريخ طويل في الاهتمام بابنائها من الشباب وتسعى الارتقاء بهذه الشريحة العريضة المهمة والتي تحظى باهتمام خاص من جانب صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر

جاءت كلمه الساير بمناسبه اختتام مشروع الحد من العنف الطلابي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وشركة البترول الوطنية الكويتية ووزارة التربية والتعليم العالي

واكد اهمية تسليط الضوء على القضايا التي تهم الشباب لانهم يمثلون الاستثمار الحقيقي والتنمية المنشودة التي تسعى الكويت الى تحقيقها.

وقال ان مشروع الحد من العنف الطلابي جزءا من المسؤولية الاجتماعية والذي يهدف الى الحد من العنف بكل اشكاله الجسدي واللفظي والاجتماعي مشيرا الى ان الجمعيه حرصت الجمعية علي تبني هذا المشروع الذي يخدم شريحه مهمه من المجتمع الكويتي الا وهم الطلبه

واضاف ان هذا المشروع يجسد تجربة رائدة في مجال الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لأنه يركز على اهم الموارد في الدولة وهي تنمية طاقات الشباب ومساعدتهم لتحقيق مستقبل افضل لبلدانهم.

واعرب عن الامل ان تصل الرساله التي وضع لها المشروع الحد من العنف الطلابي ليس إلى الطلاب فحسب بل والى أولياء أمورهم واشقائهم ايضا لتبليغ رسالة واضحة لشرائح المجتمع المختلفة مفادها اننا نقف صفا واحدا ضد العنف الطلابي ولا ندخر أي جهد في سبيل إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لهذه المشكلة وإيجاد الحل الناجع لها.

وقال ان مشروع الحد من العنف الطلابي ساهم على حث الطلبة على العمل التطوعي وزيادة الوعي العام لطلاب الثانوية والمجتمع بخطورة العنف وتاثيره السلبي في قدرة الشباب على المشاركة الكاملة في عملية التنمية الوطنية.

واضاف الساير ان المشروع تضمن تدريب عدد من الاخصائيين الاجتماعيين والطلبه والمتطوعين ممن يتحلون بمزايا قيادية على مفاهيم التكيف والمرونة للرد على العنف بين الشباب.

ويقع على عاتق المدربين تدريب ومساعده الطلبه للتذليل العراقيل والصعوبات التي تقف امامهم وتؤثر في قيامهم بالمساهمة بمجهود فعال في الحياة والمجتمع كما عليهم مساعدتهم على اشباع حاجاتهم الضرورية واحداث تغيرات مرغوب فيها في سلوك التلاميذ وتساعدهم على تحقيق افضل تكيف يمكن للانسان مع نفسه ومع بيئته الاجتماعية

واشار الى ان الشباب من الجنسين قاموا بزيارات متنوعة لعدد من المدارس لتوعية الطلبة حول هذه المفاهيم ونظموا محاضرات وندوات بهذا الشان للطلبة من الفئة العمرية 12 الى 20 سنة والتي تعد من اكثر المراحل العمرية ذات الصلة بظاهرة العنف

واكد حرص القائمون على المشروع على التعاقد مع خبراء في سلوك المخاطرة عند الشباب لإجراء تقييم شامل على درجه وعدد الحوادث ومستوي العنف التي تحدث في المدارس الثانوية في الكويت وتم اجراء التقييم ثلاثه مرات خلال مده المشروع

وقال الساير ان الجمعية هي احدى المنظمات الرائدة في المسؤولية الاجتماعية وتقوم بدور فاعل نحو تطوير مفهوم هذه المسؤولية في الكويت وتمد يدها لكافه المشاريع التي تخدم المجتمع المدني

واضاف ان الجمعيه تمكنت من تنفيذ برامج تدريبية نظرية وعملية لصقل مهارات المتطوعين وتنمية قدراتهم وتسخير طاقاتهم لمصلحة القضايا الإنسانية مما مكنهم من اداء رسالتهم بكفاءة عالية.

وخلال الحفل تم تسليم الشهادات التقديرية للمتطوعين والمتطوعات والأخصائيين الاجتماعيين والمشاركين في مشروع الحد من العنف الطلابي

الساير متحدثا

■ نقف صفاً واحداً ضد العنف الطلابي ولا ندخر أي جهد في سبيل إلقاء الضوء على جوانب المشكلة

صورة جماعية للحضور